

كما لا يفوتني أن اعبر عن التقدير لموقف المجموعة الدولية في الاجماع على رفض هذا الانتهاك لاتفاقية المقر من قبل الدولة المضيفة.. ان المصاعب والاجراءات التي رافقت عملية النقل لم يكن لها من مبرر لو اوقت الولايات المتحدة بالتزاماتها وفق اتفاقية المقر. ومن الضروري التركيز على وجوب عدم تكرار تلك المخالفة.. وعلى الا تشكل سابقة في عمل المنظمة الدولية.

ان الاجراء الذي اتخذه وزير الخارجية الامريكي فيما يتعلق بمنع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من الوصول الى مقر الامم المتحدة.. يشكل اساءة للامم المتحدة ولكافة اعضائها.. ولا يمكن القبول به مهما قدم من حجج لتبريره.. لان ذلك يعني قبول اعطاء سلطة لاحد اعضاء الامم المتحدة لفرض قيود على عمل المنظمة الدولية بصورة تتعارض مع الميثاق ومع استقلاليتها.

السيد الرئيس:

تعود الجمعية العامة لتبحث من جديد قضية فلسطين.. وهي ليست غريبة عما جرى ويجري من تطورات على هذه القضية خلال الواحد والاربعين عاما الماضية، فالجمعية العامة هي التي اصدرت عام ١٩٤٧ قرار تقسيم فلسطين الى دولتين.. واحدة يهودية والاخرى عربية.. فشكل ذلك القرار ولادة القضية الفلسطينية كما يعرفها العالم اليوم.. وبداية لتراكماتها التي ما تزال مستمرة.

واذ لا اشعر بالحاجة الى استذكار تفاصيل مراحل تطور هذه القضية عبر العقود الماضية.. فانني في نفس الوقت.. لا اجد مغزا من الاعتراف بفشل المجموعة الدولية.. حتى يومنا هذا.. في بناء موقف حازم وواضح تجاه الخروج عن الميثاق والتمرد على الشريعة الدولية للذبح منذ الموقف الاسرائيلي من المنظمة الدولية وقراراتها.. التي اعتمدت اسرائيل اساسا عليها لايجاد نوع من الشرعية القانونية لوجودها. ان فشل المجموعة الدولية في اتخاذ ذلك الموقف لا ينسجم مع الاجماع الدولي حول الاعتراف بان قضية فلسطين هي قضية ارض وشعب محتلين.. وان اسرائيل هي القوة المحتلة لهما.. ولا

الفلسطينيين.. وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الذي يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة. ويؤكد حق كافة دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود امنة ومعترف بها.. وقرار مجلس الامن رقم ٢٣٨ لعام ١٩٧٣ الداعي الى مفاوضات بين اطراف النزاع. ان هذه القرارات مجتمعة تحظى بقبول دولي كامل لكونها تتضمن المبادئ الاساسية الهامة التي يكفل الالتزام بها والنجاح في تطبيقها تحقيق الحل المنشود.

ولقد اعتبر الاردن قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ومنذ لحظة صدوره القاعدة الرئيسية لمساعي السلام وللجهود الدولية للتعامل مع نتائج حرب عام ١٩٦٧ وعلى ضوء ذلك بذل الاردن جهودا مستمرة على الصعيد العربي والدولي لحشد التأييد لضرورة الالتزام بذلك القرار والعمل على تنفيذه وقد شكل قبول الاردن بالقرار بداية تطور موقف عربي سار في اتجاه العمل على التوصل لتسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي وجوهره قضية فلسطين.

وتسارع تقدم هذا الموقف خلال السنوات القليلة الماضية.. حيث تجسد في مقررات مؤتمر القمة العربية في فيس عام ١٩٨٢ في موقف عربي موحد ملتزم بالشرعية الدولية كأساس لحل النزاع العربي الاسرائيلي وتبع ذلك جهود اردنية فلسطينية مشتركة في اطار هذا التوجه ثم جاء الاجماع العربي في مؤتمر القمة العربية في عمان عام ١٩٨٧ والجزائر عام ١٩٨٨ على الدعوة لعقد المؤتمر الدولي للسلام تأكيدا اخر لذلك التوجه.. واخيرا تكرر كل ذلك في بروز موقف فلسطيني اكيد وواضح نحو السلام.. عبرت عنه قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة التي اجريت في الجزائر.. واننا لعل لقناعة بوجوب عدم اضعاف هذه الفرصة التاريخية التي اذا ما توفر حسن النية

لدى الطرف الاخر في النزاع العربي الاسرائيلي.. فانها لا بد وان تشكل مساهمة بالغة الاهمية في مسيرة السلام اذ لا جدوى من استمرار اسرائيل في المراوغة وانكار النية الصادقة لدى الفلسطينيين في العيش في سلام في دولة فلسطينية مستقلة جنبنا الى جنب مع اسرائيل واننا لعل ثقة بان المجتمع الدولي.. وحتى اولئك الذين يعلنون عكس ذلك.. يدركون بدون أي لبس.. ان هناك موقفا عربيا على درجة عالية من الاعتدال والمسؤولية يستند الى المبادئ الواردة في القرارات الدولية التي سبق وان اشرت اليها. وبغض النظر عما اذا كانت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة تنطبق حرفيا على المواصفات او الشروط التي وضعها البعض فانه من الضروري الاعتراف بان توجه الفلسطينيين الرسمي نحو السلام قد اخذ شكلا محددا واصبح موثقا الى درجة لا تجوز ولا تجدى معها محاولة التشكيك فيه. والسؤال الذي يجب طرحه في ضوء ذلك هو ما اذا كانت اسرائيل مستعدة للتجاوب مع هذا الموقف العربي الفلسطيني وما اذا كانت الولايات المتحدة التي دابت على طلب اعتراف محدد من الفلسطينيين باسرائيل مستعدة لطلب اعتراف مماثل من اسرائيل.. وبالطرف الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة.

السيد الرئيس:

ان الجواب المؤسف على مثل هذه التساؤلات.. ما زال سلبيا.. فلم يقابل التوجه العربي نحو السلام.. توجه اسرائيل بمسائل.. لا بل ان اسرائيل وباعمالها العدوانية المتلاحقة ضد الشعب الفلسطيني.. وفي كافة ارجاء المنطقة.. كانت وما زالت تسير في اتجاه مغاير لذلك تماما الامر الذي يضع المنطقة كلها في مواجهة وتوتر مستمرين لا تتلاءم طبيعتها مع جو الانفراج الذي تشهده العلاقات

الدولية.. خاصة بين القوتين العظميين وفي هذا الاطار فان القيادات الاسرائيلية المتطرفة تستغل السياسة الداخلية الاسرائيلية لتشكيل من خلالها عائقا في طريق تحقيق السلام.. وذلك عن طريق تعميق التوجهات العنصرية والمتطرفة القائمة على شعارات واحلام موهومة. ان هذه القيادات ومعها التيار المتطرف في اسرائيل تعمل على الرجوع بالمجتمع الاسرائيلي نحو الوراء في مسار معاكس للتوجه نحو الاعتدال الذي يميز حركة الموقف العربي. هذا برغم قيام تيار داخل المجتمع الاسرائيلي يعلن باستمرار عن رغبته في تحقيق السلام العادل ان مناورات بعض الاوساط الاسرائيلية الحاكمة وتشجيعها للمتطرف قد يؤديان في وقت قريب.. الى محاصرة الاصوات الاسرائيلية المعتدلة التي تعي مخاطر استمرار احتلال الاراضي الفلسطينية على المجتمع الاسرائيلي.. وعلى نظرة اصدقاء وداعمي اسرائيل لها.. تلك النظرة التي اعتمدت سببا معلنا لتبرير معظم اشكال الدعم والمساندة التي قدمها الغرب اليها منذ انشائها.. والتي لم يكن بمقدور اسرائيل الاستمرار بدونها. ان نتيجة التباين الداخلي حول هذا الموضوع في اسرائيل قد تضع اصدقاءها امام معضلة اخلاقية وسياسية سيرتفع ثمن معالجتها مع مرور الوقت

السيد الرئيس:

اما فيما يتعلق بالازدواجية والانتقائية التي يمارسها البعض في تعاملهم مع اطراف النزاع.. فانه من المؤسف ايضا ملاحظة عدم تجاوب الولايات المتحدة مع التطورات الايجابية الهامة التي طرأت على الموقف الفلسطيني والتي نالت رضى وتقدير العالم اجمع.. ان ذلك الموقف الامريكي السلبي يتعارض مع وعود والتزامات امريكية متكررة باعادة النظر في موقفها من اجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية.. اذا

ان وصف المعاملة بوصفها المس لشعب يزرع تحت الاحتلال بالانما يشكل مغالطة لايسط ق المنطق.. فحق الشعوب في مق الاستعمار ثابت.. وقد مارسته الامم.. بما في ذلك شعب ال المتحدة.. وبالتالي فلا يمكن على الشعب الفلسطيني الذي ي لايشع انواع الاستعمار التي البشرية.. وان الدخول في مناق حول تعريف ما هو الارهاب والارهابي.. لن يؤدي في نظرن مساهمة ايجابية حقيقية في القضية التي نحن بصدها. ا يكفي القول ان اشخاصا او السلطات القضائية في دول غير قد تولوا مناصب قيادية رئيس اسرائيل.. وجرى التعامل بغض النظر عن ذلك كما يمكن اعتبار تعامل اسرائيل محتلة.. مع الشعب الفلسطيني خاصة خلال الانتفاضة.. الا بشعة من صور الارهاب الممار ان واحد من قبل الدولة.. ومصابا المستوطنين المسلحة

## نظرة في الاجراءات

تحدثت الصحف كثيرا في الاخرة عن الوضع الاقتصادي في الاردن. واختلفت الآراء اسبابه. والواقع ليس ثمة علاقة هذه الصعوبات الاقتصادية وبين الاردن فك الارتباط الاداري والقائ